

تقرير مراجعة لبوركينا فاسو



تقرير مراجعة رقم 9

يونيو 2009

خلفية

السياق التاريخي والتحديات الراهنة .

1.1 السياق التاريخي

1.1 إن التاريخ الاستعماري لفلنوا العليا لا يمكن فصله عن البلدان الأخرى التي عانت خلال الفترة الاستعمارية. ومع ذلك، هناك بعض القضايا المحددة التي مازالت تثقل كاهل البلاد. وتشمل هذه التحديات المحسوبة ضد الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية الاقتصادية والاجتماعية، وبوجه أخص، تفكيك الهياكل الإدارية والاجتماعية لفلنوا العليا خلال الحقبة نفسها في عام 1932 وكانت الأجزاء المختلفة لهذه الهياكل مرتبطة بساحل العاج ومالي والنيجر فقد تم تفكيكها لمقابلة حاجة القوى العاملة إلى تنمية الصادرات والمحاصيل الصناعية لصالح المستعمر، حتى حلول عام 1947، وهو العام الذي تم فيه إعادة توحيدها. استعادت بوركينافاسو مكانتها باعتبارها جمهورية ذات حكم ذاتي في عام 1958 عشية حصولها على الاستقلال في عام 1960.

1.2 شهدت فترة ما بعد الاستعمار (1960-1991) ثلاث جمهوريات وسنة أنظمة استثنائية. بدأت الفترة الأكثر اضطراباً (1982-1987) في عام 1982 مع ظهور مجلس الإنقاذ (CSP) وتول الكابتن توماس سانكارا للسلطة في عام 1983 رئيساً للمجلس الوطني للثورة (CNR، 1987-1983). وقد تميزت هذه الفترة بإصلاحات اجتماعية واسعة. ولعل أبرزها المنظمة الإقليمية والإدارية، وتقسيم البلاد إلى 13 ولاية، وإنشاء القطاعات الحضرية. غيرت البلاد اسمها إلى بوركينافاسو في 4 أغسطس 1984. ويعني اسمها من 'أرض آباء الرجال النزهاء'. وعلى الرغم من أن البوركينابيون قابلوا الإصلاحات الاجتماعية التي بدأتها لجنة المصالحة الوطنية بحماس إلا أن الانقسامات الداخلية في لجنة المصالحة الوطنية أدت إلى الإطاحة بتوماس سانكارا واغتياله.

1.3 مع مجيء الجبهة الشعبية في أكتوبر عام 1987، قاد الكابتن بليز كومباوري Blaise Compaoré البلاد نحو بناء دولة دستورية، وإنشاء دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، وإنشاء مؤسسات الجمهورية وإدخال الحكم السياسي القائم على المشاركة. واعتمد دستوراً جديداً في يونيو 1991 أنشأ دعائم الحكم الديمقراطي الرشيد مما جعل 1991 عاماً هاماً في تاريخ البلاد السياسي.

2. الديناميكيات القائمة حالياً ومشاكلها.

2.1 واحدة من المشاكل السياسية الكبرى والتحديات هي توطيد الديمقراطية وسيادة القانون. إن الجهود المبذولة في هذا الصدد جديرة بالثناء. ومع ذلك، لا يزال هناك طريق طويل أمام ترسيخ العملية الديمقراطية، لتحقيق الفصل والاستقلال الفعلي بين السلطات الدستورية والتحرك نحو التعددية الحزبية الحقيقية ولكن هناك شعور بالاستقرار مبني على أساس نوع من "الإنغلاق" السياسي يؤثر على مراقبة نظام الحكم في بوركينافا وهذا يحمل بعض المخاطر. التحدي الثاني هو آفة الفساد الذي يخلق نوعاً من عدم الثقة بين الحكام والمحكومين، ويفصل حكم حزب الأغلبية عن المواطنين. التحدي الثالث هو إدماج المرأة والشباب في العملية التنموية كشركاء كاملين وأصحاب مصلحة. أما التحدي الأخير فيتمثل في الطبيعة التقليدية للحكم الديمقراطي والسياسي، والذي يسمح فقط بتنمية بشرية مستدامة محدودة للمواطنين.

2.2 المشاكل والتحديات التي تواجه الإدارة الاقتصادية. التحدي الأول هو تحقيق توافق في الآراء بين مختلف مكونات المجتمع حول رؤية محددة من قبل السلطات لبناء الاقتصاد الناشئ بحلول عام 2025 لتحويله إلى استراتيجيات وبرامج متماسكة ولتحديد المؤسسات المسؤولة والمنسقة جيداً لتنفيذها أما التحدي الثاني فهو تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام يعزز التوزيع العادل من وجهتي النظر الاجتماعية والجغرافية. وينبغي أن يستند هذا النمو على سياسة التعددية الحزبية التي تعتمد على القطاعات التي تضم معظم السكان، والتي يمكن أن تحفز خلق فرص للعمل.

2.3 التحدي الثالث هو التغلب على مشكلة كون بوركينافا بلد غير ساحلي. إن بوركينافا فاسو بحاجة إلى استغلال موقعها المركزي في غرب أفريقيا. وهذا بدوره يوفر فرصاً للبلاد ويمكنها من تطوير وسائل وعمليات من شأنها دمج المنطقة الفرعية. يتعلق التحدي الرابع بطبيعة التنمية البشرية المستدامة التي ينبغي تعزيزها وهنا يتمثل التحدي الرئيسي في القدرة على الانتقال من الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر المستوحى من برامج التكيف الهيكلي إلى استراتيجية تنمية بشرية مستدامة أصيلة. التحدي الخامس هو تعبئة الموارد البشرية والمادية، وخاصة الموارد المالية. وهنا، فإن التحديات التي تواجه بوركينافا فاسو هي استخدام الموارد البشرية كقوة للتنمية البشرية المستدامة وتوسيع وتنويع قواعدها لتعبئة الموارد المالية.

2.4 مشاكل وتحديات حوكمة الشركات. يتطلب تطوير وضع الاقتصاد الناشئ بحلول عام 2025 أن تلعب المشاريع بصفة عامة والمؤسسات الخاصة على وجه الخصوص دورها بشكل كامل كمحرك للنمو. وفي هذا الصدد، فإن التحدي الأول الذي يواجهه

بوركينيا اليوم وغدا هو أن تتعلم كيف تجعل من القطاع الخاص دافعاً للنمو الإقتصادي الاجتماعي والإقليمي، وخاصة النمو التوزيعي كما تحتاج إلى بناء شركات واعدة من شأنها أن تمكنها من الإسهام في تحقيق دولة ناشئة.

2.5 ثانياً، من الضروري أن تتجج الدولة من خلال هذه الشراكة في تعزيز حوكمة الشركات التي من شأنها أن تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الاستفادة من مزايا الاستقرار السياسي وموقعها المركزي وعاملتها الرخيصة ومواردها البشرية الخلاقة. ويتمثل التحدي الثالث في تعبئة شتاتها الهائل لنقل العاصمة بحيث يمكن أن تصبح عاملاً مهماً في دفع النمو الإقتصادي التوزيعي.

2.6 التحدي الرابع لمؤسسات بوركينيا فاسو هو تغلبها، بنفسها، على العديد من نقاط ضعفها من أجل المساهمة في إقتصاد التوزيع والتنمية البشرية المستدامة. وأخيراً، فإن القطاع غير الرسمي هو صاحب المصلحة الرئيسي في الإقتصاد. وهنا، يتمثل التحدي الكبير في تعزيز سياسات قادرة على جعل هذا القطاع أرضاً خصبة حقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشتغلية في البلاد.

2.7 المشاكل والتحديات التنموية. تعتقد البلاد في قدرتها على التطور اقتصادياً إذا تحققت الاستقلالية اللازمة وأنها يمكن أن تجابه تحديات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وجها لوجه. ومع ذلك، ينبغي أن يتحول هذا الإعتقاد إلى عمل من أجل تعبئة المجتمع بأسره للمسيرة نحو بوركينيا فاسو الناشئة. والتحدي الثاني هو ضرورة التأكد من أن فوائد النمو موزعة توزيعاً عادلاً إذا كان لها أن تتجج في عكس "العجز الاجتماعي الكبير".

2.8 التحدي الثالث هو السيطرة على "الطبيعة الساحلية" من خلال سياسة بيئية ديناميكية تهدف إلى تحويل الساحل البوركينابي إلى أرض خصبة للزراعة وتربية الماشية كما ينبغي توجيه السياسة نحو السيطرة على الموارد الطبيعية والبيئية وتطويرها، وخاصة المياه. التحدي الرابع هو رفع مستوى الإدارة العامة المسؤولة عن إدارة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بحيث يمكنها حماية رفاهية الشعب.

2.9 المشاكل والتحديات التاريخية والثقافية. ترتبط هذه التحديات همبالمواطنين وبحضارات وثقافتهم. التحدي الأول هو التعامل مع مجموعة متنوعة من السكان من أجل التخطيط لمستقبل مستدام. تحتاج البلاد إلى بناء أمة متماسكة تعكس اندماجاً سلساً وواعداً لمختلف الحضارات والثقافات التي تنشأ من مجموعة متنوعة من الجنسيات والتي تم دمجها بوحشية في كيان إقليمي واحد يحمل قيماً أجنبية من قبل الإدارة الاستعمارية.

2.10 ينشأ التحدي الثاني من اختلالات في التركيبة السكانية. إن النمو السكاني مرتفع مع معدل سنوي قدره 2.9٪ وغالبية السكان يعيشون في الأرياف (79.7٪). وتشكل النساء 51.7٪ من السكان بينما 67٪ من السكان يبلغون من العمر 35 عاماً أو أقل. تحتاج بوركينيا فاسو بحلول عام 2025 إلى الشباب الذين هم على استعداد لتحمل مسؤولياتهم وإلى المشاركة الفعالة للنساء - اللاتي يشكلن أكثر من نصف عدد السكان البوركينابي - بالإضافة إلى سكان الريف الأكثر استعداداً والذين يشكلون القسم الأكبر من القوة العاملة.

11.2 على الرغم من هذه التحديات، تمتلك بوركينيا فاسو عدداً من الأصول لا يمكن إنكاره. على الصعيد الدبلوماسي، أصبحت بوركينيا فاسو مركزاً لتسوية الأزمات الإقليمية الفرعية بفضل الإحترام الذي يتمتع به قادتها، وطبيعتها التي هي رمز الدولة واستقرارها السياسي وتقدمها على الجبهة الديمقراطية.

2.12 علاوة على ما تقدم ذكره، أظهرت بوركينيا فاسو قدرتها على الإبداع الثقافي. وفي هذا الصدد، فإن البلاد معروفة بإنجازاتها الثقافية المتمثلة في إقامة العديد من الفعاليات منها: (أ) مهرجان واغادوغو الأفريقي للسينما (فيسباكو) والذي أصبحت البلاد بفضلها عاصمة عالمية للسينما الإفريقية. (ب) معرض واغودوغو الأفريقي للإختراع الذي أصبح المعرض الدولي للإختراع الأفريقي. (ج) الثقافة الوطنية، التي أصبحت أيضاً ثقافة أفريقية. (د) موقع لاونغو Laongo للنحت الحجري، الذي أصبح أيضاً موقعاً عالمياً للنحت الحجري.

2.13 يمتاز الشعب البوركينابي بثقته في قدراته. تمكنت حكومة بوركينيا فاسو من أن تكتسب الثقة في قدراتها الخاصة وان تكن حبا لهذا البلد حتى في أوساط مواطنيها المقيمين في الخارج الذين يشكلون قوة هامة لتطوير بلاد الغد الناشئة حيث ينبغي على الدولة الاستفادة من هذه الموارد. إن موقع البلاد المركزي في غرب أفريقيا، فضلاً عن حقيقة أنها بلد عبور ومركز تجاري وثقافي في المنطقة الفرعية، يضيفي عليها ميزة إضافية .

2.14 إن الإدارة البارعة للموارد الطبيعية الأرضية وتحت الأرضية مثل السيطرة على المياه والطاقة تبين أهمية رأس المال البشري لبوركينا فاسو فقد جعلت من مواردها الشرعية وقوتها العاملة دافعا قويا للتنمية وذلك بفضل عملها وخبراتها. أخيراً، تستحق رؤية قيادتها أن يُسلط عليها الضوء كراس الحربة في التحول المطلوب لتطوير دولة الغد الناشئة.

نتائج المجالات التخصصية

3. الديمقراطية والحوكمة السياسية

3.1 الصراعات الداخلية. رصد الفريق الطبيعية المتكررة للصراعات في المناطق الريفية بين المزارعين من جهة، وبين المزارعين ومربي الماشية من جهة أخرى. كما لاحظ وجود الصراعات السياسية والنزاعات ذات الصلة بالعمل والصراعات بين المدنيين والجنود. وفي هذا الصدد، رصدت البعثة غياب استراتيجية وطنية لمنع وإدارة وحل الصراعات كما لاحظت أيضاً إمكانات قوية للصراع بسبب الاغلبية السياسية فهذه الأغلبية الساحقة لا تترك مجالاً كبيراً للمعارضة وقد يؤدي هذا الوضع إلى اختلال في الحكم عندما يتم إجراء التحالفات السياسية بالترقية إلى المناصب العليا بغض النظر عن المصلحة العامة.

3.2 الديمقراطية الدستورية. إن سيادة الدستور مؤكدة في الدستور نفسه. ومع ذلك، رصد الفريق مشاكل كبيرة فيما يتعلق باحترام سلطة القانون.

3.3 اللامركزية. أظهرت الاجتماعات التي عقدت في الميدان أن المواطنين يؤيدون عملية اللامركزية الجارية بشدة. ومع ذلك، فقد أكد أصحاب الشأن نقاط ضعف محددة في: نقل الموارد والمهارات؛ والبداءة السياسية (التي زعزعت استقرار المجالس البلدية)؛ والأمية، وعدم وجود معايير من أجل الوصول إلى منصب العمدة؛ وعدم وجود إطار للحوار والتشاور بين السلطات المركزية والهياكل اللامركزية؛ والخلط بين مهارات الولاية المعينين ومهارات رؤساء البلديات (العُمد) المنتخبين لرئاسة الكيانات نفسها.

3.4 بما يتعلق بالمشاركة، أثنى أصحاب الشأن على وجود وجود لجنة وطنية مستقلة للانتخابات، واحترام الجدول الزمني للانتخابات وخيار الإقتراع الواحد. ومع ذلك، تم رصد عدة صعوبات حول الأطر المؤسسية والقانونية. فيما يتعلق بالإطار القانوني، فقد دعا المشاركون بالإجماع إلى ستعراض ميثاق الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات من أجل تهيئة الظروف لتكوين الأحزاب السياسية، لا سيما من خلال توفير قدر أكبر من التمثيل النيابي والمشاركة في البداية. خلال هذه الاجتماعات، لاحظ أفراد البعثة أن عملية تزوير الانتخابات قد تمت على أيدي أفراد من كلا جانبي المعارضة وأحزاب الغلبة. كما رصدوا أوجه القصور في الحالة المدنية، والقائمة الانتخابية، وتحديد هوية الناخبين وتوزيع بطاقات الناخبين، والمواد الانتخابية، وتمويل الأحزاب السياسية، والنقص في ممثلي المعارضة في العديد من مراكز الاقتراع، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، تمت إثارة وإدانة مسألة إقحام الزعماء الدينيين والتقليديين في العملية الانتخابية.

3.5 فيما يتعلق باحترام مبدأ خضوع قوات الدفاع والأمن للسلطات المدنية، لاحظ الفريق الحالة الفريدة في بوركينا فاسو المتمثلة في تشكيل النظام الديمقراطي من قبل العسكريين. وعليه فإن الوضع الحالي جدير بوصفه حالة "زواج" بين المدنيين والعسكريين. كما أن عملية 'تمدين' النظام ما زالت مستمرة ويجب تكييفها.

3.6 فيما يتعلق بحقوق الإنسان، رصد الفريق مجموعة وافرة من النصوص حول هذه القضية. كما لاحظ عدم وجود سجناء سياسيين في بوركينا فاسو إضافة إلى التأكيد على حرية التعبير والرأي. ومع ذلك، ورد ذكر للعديد من الصعوبات التي تلخصت في الوصول إلى بطء سير نظام العدالة؛ والقدرة البشرية والمادية والمالية للنظام، والازدواجية بين قانون عصري وعرفي؛ واللغة التي تصنع بها القرارات، والأمية، ومستوى الفقر، التي لا تمكن الناس من الحصول على خدمات المحاماة.

3.7 فيما يتعلق بالفصل بين السلطات، لاحظ الفريق أن دستور بوركينا فاسو يؤكد هذا المبدأ. ومع ذلك، يتم تجاهل تطبيقه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة الرئاسية للنظام في بوركينا تقلل من الممارسة الكاملة لمهام تشريعية ورقابية من قبل البرلمان إلى حد كبير. كما يبدو أن استقلال القضاء متأثر بانخفاض عدد القضاة المنتخبين من قبل زملائهم للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وبالسلطة الممنوحة لوزير العدل، حامل الأختام، في تقييم القضاة.

3.8 فيما يتعلق بالخدمة العامة، أشادت البعثة بالإصلاحات الرامية إلى تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، وتنفيذ شروط جديدة بشأن تجنيد المديرين العامين للشركات بناء على العطاءات التنافسية وإدخال أجهزة الكمبيوتر في الإدارة. ومع ذلك، لاحظ الفريق عدداً كبيراً من الصعوبات المتعلقة بالموارد البشرية والمادية والفساد والتغيب عن العمل وتسييس الإدارة.

3.9 بما يتعلق بالفساد، لاحظ الفريق أن جميع أصحاب الشأن أجمعوا على واقع وحجم هذه الظاهرة ولكنه أثنى على حقيقة أن السلطات تدرك خطورة هذه الظاهرة وأنها ملتزمة بمحاربتها. ومع ذلك، لاحظ الفريق نقاط الضعف التالية: عدم وجود أمر بتطبيق القانون على الفساد؛ عدم التوصل إلى نتائج مقنعة في مكافحة الفساد؛ المستويات المنخفضة من التعليم المدني في المؤسسات التعليمية؛ الضعف في هيئات الرقابة؛ وعدم نشر تقارير الهيئة العليا لتنسيق مكافحة الفساد مما يستلزم تشجيع إنشاء سلطة تمارس السيطرة الفعالة.

3.10 فيما يتعلق بحقوق المرأة والشباب والأطفال، رصد الفريق برضا وجود نصوص عديدة حول هذه المواضيع المختلفة: منتديات للشباب، وبناء منازل للمرأة في المحافظات، وإنشاء صناديق مختلفة لدعم أنشطة النساء والشباب كما لاحظ الصعوبات حول: الإختلافات الواضحة بين الحقوق المعلنة وتنفيذها على نحو فعال، والأمية وسط النساء والسكان بشكل عام، وثقل مشاكل التقاليد الاجتماعية والثقافية التي تعرقل وصول المرأة إلى الموارد، لا سيما الأراضي؛ وصعوبات حول الحصول على الائتمان وعدم وجود قانون بشأن حصص مواتية للمرأة، والتحديات الرئيسية المتعلقة بالشباب حول التدريب والتوظيف.

3.11 بما يتعلق بالفئات الضعيفة، كان هناك عدد قليل جدا من الإنجازات. مع ذلك يثني الفريق على حقيقة أن السلطات على علم بالوضع وأدخلت سياسة لتقديم الدعم لها.

الحوكمة الاقتصادية والإدارة

4.1 رهانات وتحديات الحكم الاقتصادي الرشيد وتشمل: تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام ومنصف في التنمية، سواء من الناحية الاجتماعية والجغرافية أو الإقليمية؛ قضية عزلة البلاد تشكل عائقا أمام تحويلها إلى أصل من أصول التنمية نظرا إلى موقع البلد المركزي. طبيعة التنمية البشرية المستدامة التي ينبغي تشجيعها، وفي هذا الصدد، توسيع وتوطيد أساس الاقتصاد؛ القدرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية والطبيعية و/ أو الموارد البيئية والسيطرة على إنتاجية وكفاءة الإنفاق العام. يتحتم على بوركينا فاسو مجابهة عدد من التحديات الرئيسية التي تواجه إرساء دعائم الإدارة والحكم الاقتصادي الكفوء التي تمثل التحديات التنموية في الوقت الحاضر وفي مستقبل البلاد على حد سواء.

4.2 تشمل التحديات، على وجه الخصوص، تعريف "بوركينا فاسو الغد" من خلال رؤية لمستقبلها. وتعرف هذه الرؤية بأنها "أمة متحدة وداعمة، مفتوحة ومتكاملة ومزدهرة وغنية، مزهرة ومحترمة، مشعة وتتمتع بنوعية ممتازة من الحياة". ومع ذلك، فإن نجاح هذه الرؤية يعتمد على بناء توافق في الآراء حول هذه الرؤية وعلى تحويلها إلى استراتيجيات وسياسات وبرامج متماسكة كما يعتمد أيضا على التنسيق بين الهياكل والمؤسسات المكلفة بتجريب تنفيذ هذه الصكوك المختلفة.

4.3 تشمل القضايا والتحديات الرئيسية: تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع فضلا عن تنمية مستدامة ومنصفة من منظور اجتماعي وجغرافي أو إقليمي على حد سواء، مسألة وضع البلاد غير الساحلي وهو وضع غير موات يحتاج إلى أن يتحول إلى أصل من أصول التنمية نظرا لموقع البلاد الجغرافي المركزي، وتعزيز طبيعة التنمية البشرية المستدامة وبالتالي توسيع وتعزيز القاعدة الاقتصادية، والقدرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية والطبيعية و/ أو البيئية. وأخيرا، إتقان الإستخدام الفعال والمنتج المتعلق بالأموال العامة.

4.4 التصديق على وتنفيذ المعايير والرموز. انضمت بوركينا فاسو إلى عدة معايير ومدونات إقليمية ودولية محددة في إستبيان الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء. ومع ذلك، نادرا ما تنزل هذه الإلتزامات على المواطنين. وقد تمكنت البعثة من جمع معلومات مفصلة عن التدابير التي اتخذت للتصديق على وتطبيق معايير مختلفة حددها الفريق. لوحظ أن هذه المعايير والمدونات متسقة مع المعايير الإتحاد الاقتصادي والنقدي أو مع المعايير الدولية المعترف بها عموما.

تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للتنمية المستدامة

4.5 سياسات الاقتصاد الكلي وبناء الدولة الناشئة في بوركينا فاسو. ظلت بوركينا فاسو، منذ عام 2000، تضع وتنفذ سياسات الاقتصاد الكلي في إطار الإنفاق متوسط الأجل. ومع ذلك، فإن الاستراتيجيات والمشاكل القطاعية التي وضعت في هذا الإطار لا تقتصر فقط على بعض القطاعات التي تعتبر ذات أولوية وهي: الزراعة والتنمية الريفية والصحة والتعليم. فمن الضروري أن تعكس هذه الصكوك رؤية بوركينا الغد الناشئة. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت الحكومة إطارا تنظيميا منطوقا للحكومة ينبغي أن يكون بمثابة أداة حقيقية للتفعيل والتنفيذ المنسق لهذه السياسات كما ينبغي أن يعكس تماسك الفحوى بين الاستراتيجيات والبرامج التي من المتوقع أن تسهم في تحقيق طموحات الرؤية.

4.6 ينبغي أن يستند التعريف والتنفيذ الفعال للسياسات الاقتصادية الكلية لدعم التنمية البشرية المستدامة على رؤية واضحة لبوركينا فاسو الغد التي سيتم بناؤها. تعتمد هذه السياسات أيضا على طبيعة التحولات الهيكلية والتي ستعكس مضمون الرؤية،

ليتم تنفيذها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وقد حددت السلطات هذه الرؤية لبوركينا فاسو الغد في دراسة "بوركينا فاسو 2025" ويهنتهم على هذه المبادرة. ومع ذلك، لم يتم اعتماد الدراسة رسميا من قبل الحكومة، وأن معظم المكونات الاجتماعية والاقتصادية للبلد ليسوا على علم بهذه الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر أيضا في مشاكل القدرات المؤسسية لتجريب كل من الرؤية وترجمتها المحكمة إلى إستراتيجيات وسياسات وبرامج.

4.7 نتائج سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية البشرية المستدامة. خلقت سياسات الاقتصاد الكلي، التي تم تنفيذها في إطار غستراتيجية الحد من الفقر، شكلا من أشكال الاستقرار في الإطار الاقتصادي الكلي فقد حققت هذه السياسات معدلا مقدرا للنمو بلغ 6% في المتوسط السنوي على مدى السنوات العشر الماضية كما حصرت معدل التضخم في أقل من 2% مقارنة بالحد الأعلى الذي حدده الاتحاد الاقتصادي والنقدي الغرب أفريقيا. ومع ذلك، فإن نقاط الضعف الهيكلية العميقة لا تزال قائمة وتتمثل في: تدني أداء القطاع الأساسي؛ النسيج الصناعي الضعيف؛ هيمنة القطاع غير الرسمي؛ إزالة الغابات، وهشاشة قطاع القطن ولكن في الآونة الأخيرة، حققت بوركينا فاسو تقدما ملحوظا في قطاع القطن.

4.8 نجحت البلاد، على الرغم من ضخامة التحديات التي تواجهها، في خفض المستوى العام للفقر من 46% إلى أقل من 43% خلال نفس الفترة بما يبدو بطيئا لبعض الناس. ويمكن تفسير هذا النمو الاقتصادي البطيء مع بعض الإستمرار النسبي لحالة الفقر - الذي تسميه بوركينا فاسو نفسها "العجز الاجتماعي الكبير". في الواقع أن 80% من سكان بوركينا فاسو يشتغلون في القطاع الأولي (الزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك والغابات وصيد الحيوانات). وينتج هذا القطاع أقل من ربع الثروة الوطنية (الناتج المحلي الإجمالي). وفي الحقيقة أن حوالي 80% من السكان يشاركون في أقل من 25% من الثروة الوطنية - وكان هذا هو الحال لأكثر من عشرة أعوام - مما يفسر استمرار الفقر. وما هو أكثر من ذلك، فإن إسهام القطاع الأولي في نمو الناتج المحلي الإجمالي قد سجل نسبة 6% على مدى الأعوام العشرة الماضية أي أقل من 2% (أقل من الثلث) في المتوسط، وهو أقل بكثير من معدل النمو السكاني الحالي البالغ 2.9%. ويمكن أن يؤدي إلى استمرار الفقر على الرغم من الجهود المحمودة التي تبذلها سلطات بوركينا فاسو. وإذا أضفنا إلى ذلك الآثار المترتبة على عدم المساواة في توزيع الثروة على المستويين الاجتماعي والإقليمي، والسياسة على الأسعار غير المواتية للمنتجين، وانخفاض الإنتاجية في أنشطة في القطاع الأولي، وهكذا دواليك، فسيصبح لدينا مزيج من العناصر التي تسهم في هذا الوضع.

4.9 من المهم أيضا أن نلاحظ استعادة بقاء الديون الخارجية ولذلك يظل تدهور الرصيد الكلي للميزانية مسألة مثيرة للقلق. أخيرا بوجود رصيد حالي دائم العجز في الغالب، يميز هذا الاتجاه لميزان المدفوعات بضعف البلاد لاسيما أمام الصدمات الخارجية والداخلية.

4.10 لقد تحسنت المؤشرات الاجتماعية الرئيسية قليلا. وتوجد نسبة عالية جدا من الأمية (74% في عام 2004)، ويقدر المعدل الإجمالي للتعليم بنسبة 67% في عام 2007، والعمر المتوقع بحوالي 48 سنة، ويعيش أكثر من 42% من السكان تحت حزام الفقر. من ناحية أخرى، احرزت البلاد بعض التقدم في خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال الرضع وكذلك في السيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

4.11 ينبغي أن تهدف السياسات الاقتصادية الكلية إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أجل محاربة الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والإقليمية بشكل كبير من خلال تعزيز القطاعات بعدد كبير من المنتجين (الزراعة وتربية الماشية). سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت معدل نمو يبلغ حوالي 9% في المتوسط خلال العقد الذي أعقب الإستثمارات العامة وقد حقق ذلك معدلا بلغ أكثر من 37% في المتوسط منذ عام 2004 من حيث الإيرادات المالية. ويعتبر هذا المعدل أعلى من معيار الاتحاد الإقتصادي والنقدي البالغ 20%. ومع ذلك، ينبغي على السياسة الاستثمارية العامة أن تستجيب إلى ضرورة تشجيع ظهور مراكز متعددة الأقطاب للنمو من أجل تقليص التفاوتات الإقليمية، وتعزيز التكامل الإقليمي، ووضع إطار يعزز الاستثمار الخاص في جميع أنحاء هذين القطبين. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن واحدا من التحديات الرئيسية هو زيادة (أ) إيرادات النظام الضريبي و (ب) رفع إنتاجية وكفاءة الإنفاق العام.

4.12 إن تأثر الاقتصاد بالمخاطر الداخلية والخارجية قضية كبيرة ومثيرة للقلق، وقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة للحد من هذا الضعف. ينبغي على الحكومة اتباع سياسات الاقتصاد الكلي التي تحفز الإنتاج وتنوع قاعدة المنتجات وتحقق النمو الاقتصادي السريع.

تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة وشفافة ويمكن التنبؤ بها

4.13 شفافية وكفاءة الإدارة الحكومية العامة والإدارات المالية والبرلمان. لقد نفذت الحكومة العديد من الإصلاحات منذ عام 1999 شملت الإصلاح العام للإدارة العامة، والخطة الوطنية للحكم الرشيد (2003/1998)، وخطة العمل من أجل تعزيز إدارة الموازنة والخطة الاستراتيجية لتنمية البرلمان (2004-2014). وتشير هذه الإصلاحات إلى رغبة الحكومة في تحسين الشفافية والكفاءة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات رئيسية تتمثل في: التباطؤ الإداري وسوء نوعية خدمات الإدارة العامة، وانعدام الغيرة الوطنية وسط موظفي القطاع العام، والتعقيم والفساد في الإدارة المالية (الجمارك، والإيرادات المركزية وخدمات المشتريات العامة)، وغيرها. إن البرلمان غير مجهز بشكل كافٍ من أجل أن تكون له فعالية.

4.14 تنفيذ سياسات اقتصادية يمكن التنبؤ بها. لقد تم إدخال عدد من آليات البرمجة لضمان تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة. وتشمل هذه إطار لإستراتيجية محاربة الفقر، وإطار الإنفاق متوسط الأجل، وبرامج الميزانية الثلاثية بيد أن تنفيذها يطرح إشكاليات كبيرة تتمثل في ضعف التنسيق فيما بينها، وضعف الترابط بين الأهداف التي حددها الإطار وتطلعات الشعب، وإنعدام اتساقها مع قانون المالية.

4.15 إقتصار سياسات القطاع على القطاعات ذات الأولوية: التعليم، والصحة، والزراعة، والتنمية الريفية، والنقل والعدل والأمن والمالية العامة. إن إطار الإنفاق متوسط المدى وبرامجه ذات الصلة بالميزانية لا تعطي سوى التعليم والصحة والمالية العامة في الوقت الراهن. ومن المفارقات أن القطاع الصناعي، الذي أقر به كرابط لا غنى عنه بين التحولات الهيكلية المطلوبة من الأهداف المختلفة إلى الإقتصاد الناشئ، لا يعتبر من القطاعات ذات الأولوية.

4.16 ومن ناحية أخرى، من المهم أن نقدر النتائج الإيجابية والتنفيذ الفعال لسياسات وإصلاحات القطاع في مجال الزراعة وتربية الماشية وقد رحب أصحاب الشأن بالنهج التشاركي المستخدم في وضع هذه السياسات. ينبغي وضع السياسات الاقتصادية ضمن ديناميات بناء الإقتصاد المتكامل الذي يركز على التنمية المستدامة، والذي يملك القدرة على دمجها في إطار التكامل الإقليمي وفقا ل"رؤية بوركينا 2025". وتحقيقا لهذه الغاية، فإن من المهم أن يجعل هذا الإطار من سياسات إطار إستراتيجية الحد من الفقر وسياسات القطاع آليات واضحة وحيوية من أجل تعزيز التنمية البشرية المستدامة وتوسيع سياسات القطاع لتشمل جميع المناطق. وينبغي أيضا أن تُستخدم هذه الآليات في تحديد أقطاب النمو التي يمكن أن تحفز التحولات الهيكلية اللازمة لتنويع قاعدة المنتجات وتعزيز الإرتباط الواضح بين الزراعة والصناعة والصناعات المنزلية وأن تسهم في التنمية المنصرفة لمختلف أقاليم البلاد.

4.17 تنسيق جهود مختلف الإدارات. تحتاج السياسات الاقتصادية إلى إدارة فعالة ومنسقة، ويعتمد ذلك على القدرة على: تحديد وتوزيع المسؤوليات في تجريب عمل الحكومة. ضمان الاتساق والتنسيق العملي لاستراتيجيات وبرامج التنمية؛ تعزيز كفاءة ومساءلة الجهات اللامركزية؛ وبناء علاقات حكومية دولية واثقة وشراكات بين الحكومة والجهات المعنية الأخرى. لم تحقق جهود الإصلاح على المستويين المركزي واللامركزي نتائج مقنعة في بناء القدرات وتنظيم المؤسسات أو تنسيق الصكوك المختلفة.

تعزيز إدارة مالية عامة سليمة

4.18 إن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بعد عام 1991 في بوركينا فاسو ظلت تعمل دائما لصالح استقرار المالية العامة وممارسة الشفافية في إدارة الميزانية كعنصر من عناصر التوازنات الاقتصادية الكلية بيد أن نتائج هذه الإصلاحات - من حيث انضباط الميزانية والمخصصات الاستراتيجية والكفاءة في تنفيذ ومراقبة الميزانية - غير متساوية. على مستوى التنمية المؤسسية والتنظيمية، فإن الإطار القانوني الذي يحدد تنظيم الإدارة المالية العامة، يعكس المبادئ التوجيهية للإتحاد الإقتصادي والنقدي.

4.19 يستند إعداد الموازنة على توقعات الإقتصاد الكلي، ونفقات الموازنة وإيراداتها بمساعدة أداة التنبؤ الآلي (AFT) الخاصة بصندوق النقد الدولي (IMF). ومع ذلك، لا يتم إرسال هذه الآليات إلى البرلمان مع مشروع الميزانيات لتكون بمثابة أساس للتحليل. وفيما يتعلق بتنفيذ ميزانية، فإن الحكومة نفذت إصلاحات تهدف إلى ضمان التطوير المؤسسي لإدارات الضرائب والإنفاق، والسيطرة على النفقات العامة، وتوسيع القاعدة الضريبية. وقد حققت الجهود المبذولة في حوسبة جميع العمليات المتعلقة بالميزانية والمحاسبة نتائج ملموسة في الشفافية والموثوقية وسرعة العمليات رغما عن أن العملية مازالت تبدو غير مكتملة. وبالمثل، فقد ساعدت الهياكل الإستشارية التي أنشئت لضمان الرصد المنتظم لوزارة الخزانة على تحسين نوعية الخدمات وتعزيز السيطرة على إدارة وتنظيم الإنفاق.

4.20 لقد أدخل إصدار سندات الخزانة بعد عام 2002 تحسينات على تنظيم النفقات كما عمل على تحفيز المدخرات المحلية. وبالمثل، فقد تجاوز مستوى الموارد المخصصة للاستثمارات العامة مستوى النفقات الجارية مما يدل على الجهود المبذولة لتحسين إدارة المالية العامة. علاوة على ذلك، جعلت الإصلاحات في النظام الضريبي دافعي الضرائب يدركون مسؤولياتهم كما كما عملت على تحفيز تنمية القطاع الخاص.

4.21 رصد مراقبة النفقات. إن الجهود التي بذلت لم تسفر عن النتائج المتوقعة. إن استمرار ضعف الأداء في كل مستوى من مستويات الرقابة والإفلات من العقاب فيما يتعلق بسوء الإدارة يُنظر إليها على أنها مؤشرات لعدم وجود إرادة سياسية. بالفعل إن تداخل هياكل الرقابة الداخلية ذات المهام غير المحددة؛ وعدم كفاية الموارد المتاحة لها في ضوء المطالب المفروضة عليها من قبل مهامها والتعظيم المستمر على إجراءات المشتريات العامة لا تلتزم بالشفافية في تخصيص الموارد أو التحكم المرتبط بها. بالإضافة إلى ذلك، عدم كفاءة العمل البرلماني وديوان المحاسبة يؤثر على مصداقية إدارة الميزانية ويشجع على تقبل الفساد. هل يمكن أن تساعد التدابير المنصوص عليها في استراتيجية تحسين المالية العامة على مواجهة هذه التحديات واستعادة صورة البوركينا كمواطنين متحدين؟

4.22 تقدم لتركيزية ولا مركزية الموازنة أفضل الحلول لجعل جماعات القاعدة الشعبية تدرك مسؤولياتها في المشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات الاقتصادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قامت الدولة بإجراء إصلاحات أساسية من أجل تعزيز التحول التدريجي في الكفاءات والموارد تتمثل في: (أ) لتركيزية تفويض الدفع (ب) تطوير النظام المالي وتسميات الموازنة للمجتمعات المحلية (ج) إنشاء صندوق للتنمية المحلية يهدف إلى تعزيز القدرات في تمويل الكيانات اللامركزية. هناك نقاط ضعف هيكلية عويصة مازالت تعوق نجاح سياسة اللامركزية.

مكافحة الفساد وغسل الأموال

4.23 ظاهرة الفساد مُعترف بها من قبل المسؤولين في الدولة. يدرك المواطنون البوركينا ومؤسسات المجتمع المدني أن الفساد مشكلة منهجية تشكل خطراً على التنمية المتناغمة للبلاد وتعوق سير الحياة العامة بشكل عام. هذه الظاهرة ذات شقين أحدهما أفقي (لأنه لم تستثنى أية منطقة) والآخر عمودي (لأن جميع المستويات معنية بالأمر) ويعتقد أن أكثر القطاعات تضرراً هي الجمارك والخدمات الضريبية.

4.24 تعزى أسباب هذه الكارثة في بوركينا فاسو إلى: الفقر، والتوق إلى الإثراء غير المشروع والسريع، والأمية، والجهل بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في البطء في أداء الخدمات العامة، والبيروقراطية المفرطة، وانخفاض الرواتب في الإدارة العامة، وعدم استقلال الجهات الرقابية، وتسييس الإدارة العامة الذي يخلق المحاباة والمحسوبية في تعيين المسؤولين. كل هذه العوامل، وفقاً لأصحاب الشأن، تعمل على تشجيع اختلاس الأموال العامة. علاوة على ذلك، فإن المتورطين في الفساد لا يابسون لمخاطر العقوبة. كل ذلك لا يشجع روح المبادرة. كما أنه يهدد الأخلاق العامة والسلم الاجتماعي.

4.25 إن التدابير المتخذة لمكافحة هذه الآفة مدعومة بالتأكيد من قبل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي انضمت إليها البلاد وتشمل مختلف مؤسسات الدولة التي تم إنشاؤها لمكافحة الفساد ولكنها مازالت غير فعالة بسبب تداخل أدوارها وضعف التنسيق بين الجهات الرقابية. علاوة على ذلك، فإنها تتصف بعدم الكفاءة وانعدام الشفافية في عملياتها وتفتقر إلى السلطة والقدرة على إحالة القضايا إلى المحكمة كما تعاني هذه المؤسسات من غياب الدعم السياسي. كل هذه العوامل تؤثر سلباً على مصداقية إدارة الموارد العامة وتقوض قدرتها على خوض معركة حقيقية ضد الفساد.

4.26 إنشاء الهيئة العليا للرقابة على الحكم - التي تجمع بين وظائف مفتشية الدولة العامة، والهيئة العليا للتنسيق لمحاربة الفساد وبعض مسؤوليات التنسيق الوطنية لمكافحة الاحتيال - من شأنه أن يوفر حلاً مبدئياً لهذه المشاكل. وقد عملت هيئة الرقابة على الحكم على توسيع السلطات ذات الصلة بإحالة القضايا إلى المحكمة ونشر التقارير السنوية. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتم الترويج له في الإدارة، من شأنه أن يعزز القدرات المؤسسية لمكافحة الفساد وتحقيق أهداف الحوكمة الاقتصادية والإدارة.

4.27 يبدو أن ظاهرة غسل الأموال لا تشكل مصدراً للقلق في بوركينا فاسو. على الرغم من ذلك، فقد تم مؤخراً إصدار قانون وإنشاء هيكل بهذا الشأن وهو وحدة معالجة المعلومات المالية الوطنية (CENTIF)، ليعكس المبادئ التوجيهية للإتحاد الاقتصادي والنقدي.

تسريع التكامل الإقليمي من خلال تنسيق السياسات النقدية / التجارية والاستثمارية

4.28 تعزيز التكامل الإقليمي يمثل أولوية بالنسبة لبوركينا فاسو. ويتضح ذلك في التوقيع والتصديق على عدة اتفاقات للتكامل الإقليمي فقد صدقت البلاد على جميع الأحكام القانونية والتنظيمية التي اعتمدها الإتحاد الاقتصادي والنقدي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) كما وقعت وصادقت على المعاهدات الخاصة بإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء وليبيتاكو-غورما وقد تم تعزيز هذه الاتفاقيات من خلال إنشاء إطار مؤسسي مكلف بمراقبتها: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي.

4.29 تستند عملية تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي مع معايير الإتحاد الإقتصادي النقدي على إتفاقية التقارب والاستقرار والنمو والتضامن، والتي تتم مراقبتها من خلال الإشراف متعدد الأطراف على معايير التقارب إلا أن معايير التقارب في نظام الضرائب لم تقابل بالإحترام في بوركينيا فاسو منذ عام 1999 بسبب نقاط الضعف الهيكلية للتي اتسمت بها القاعدة الضريبية في البلاد. ومن ناحية أخرى، فقد ظلت البلاد تحترم المعايير المرتبطة بسياسة الدين العام منذ عام 1999 وذلك بفضل الجهود المبذولة وفقا لإطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ عام 1999.

4.30 اعتمدت بوركينيا فاسو إطار المحاسبة والإحصاء للمالية العامة في عام 2003 والتعريف الخارجية المشتركة في عام 2000 لتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية مع معايير الإتحاد الإقتصادي والنقدي ولكن رغما عن ذلك، واصلت بوركينيا فاسو إضافة الضرائب الوطنية لذلك مما يضاعف تكلفة واردات بوركينيا فاسو ويعيق عملية إنشاء منطقة للتجارة الحرة. وعلاوة على ذلك، سجلت البلاد اتجاها إيجابيا في التجارة البينية على الرغم من أن أحكام الإتحاد الإقتصادي والنقدي بشأن ممارسات النظام التجاري والموانع للمنافسة التفضيلية لا يمكن تطبيقها في بوركينيا فاسو. لقد نما حجم الصادرات البينية للإتحاد الإقتصادي والنقدي بمعدل 18.7% ما بين عامي 1996 و 2005، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 14.3% خلال نفس الفترة. هذه الأرقام لا تأخذ في الاعتبار التجارة غير الرسمية. ومع ذلك، فإن فعالية وجدوى جهود التكامل الإقليمي، بشكل عام، والاتحاد الجمركي، على وجه الخصوص، تعاني من عدم احترام القواعد واستمرار الحواجز غير الجمركية والعديد من العقبات المادية الأخرى مما يشكل تحديات كبرى أمام التنسيق الفعال للسياسات التجارية.

4.31 في الختام، لتحقيق التكامل الإقليمي كي يصبح فرصة حقيقية للتنمية الاستراتيجية، من الضروري ترسيخ الدعائم القائمة بالفعل من أجل إنشاء سوق مشتركة. ومن المهم أيضا تعزيز سياسات المجتمع التي تساعد على تطوير الإمكانيات المشتركة التي تهدف إلى التحول الهيكلي في قاعدة المنتج. يمكن لبوركينا فاسو أن تصبح حاملة الشعلة فيما يتعلق بهذه الاستراتيجيات من خلال تطوير آليات للتكامل الإقليمي بمهارة. ويمكن أن تشمل هذه دمج المشاريع الواقعة على الحدود المشتركة ("أحواض التنمية عبر الحدود")، وتعزيز سياسة إقليمية حول تصنيع الأقطان وزيادة الشيء لتحفيز قدرتها التنافسية، وتحديث البنى التحتية عبر الحدود للإستفادة من موقع البلاد المركزي وتحسين ربحية النظام الضريبي في الداخل.

حوكمة الشركات

5.1 الرموز والمعايير

5.1 تحتوي معايير التقارب الصادرة من الإتحاد الإقتصادي والنقدي على العناصر الرئيسية اللازمة لتكامل إقتصاد بوركينيا فاسو مع الإقتصاد العالمي. علاوة على ذلك، صدقت بوركينيا فاسو على عدد من القوانين والمعايير في مجال حوكمة الشركات. ويذكر الفريق، على وجه الخصوص، جميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية؛ والتشريع الخاص بالمشتريات العامة. ومراقبة المنتجات الغذائية، والضوابط المصرفية وبرنامج لإنشاء نظام الاعتماد والمعييرة وترقية الجودة (برنامج الإتحاد الإقتصادي والنقدي حوا الجودة). تجدر الإشارة إلى أن برنامج الإتحاد الإقتصادي والنقدي حول الجودة لم يخرج بالنتائج المرجوة. وتشمل الجهود من أجل وضع الضوابط المصرفية، احترام القواعد الاحترافية للبنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO) ومعايير بازل 1 التي أسسها الإتحاد الأوروبي (EU) وتقوم بتنفيذها منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (UNIDO).

5.2 نشر وتنفيذ هذه المعايير والرموز مازال يطرح مشاكل في بوركينيا فاسو. هنالك أيضا حاجة للإسراع في اعتماد معيار التدقيق الدولي والتحضير للانتقال إلى القوانين المصرفية بازل II على المستوى الإقليمي الفرعي.

5.3 يُظهر تحليل أنواع المشاريع في القطاع الاقتصادي أن القطاع تهيمن عليه الشركات الصغيرة والتي تمثل ما لا يقل عن 98% من الشركات المسجلة. تكثر أيضا المشاريع الأسرية التي تمثل أكثر من 85% من الشركات المسجلة. هذا الوضع يشكل عائقا رئيسيا أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة في بوركينيا فاسو فيما يتعلق بالحصول على الائتمان المصرفي وخاصة أمام عملية تعبئة الموارد من خلال الآليات مثل سوق الأوراق المالية.

5.4 لاحظ الفريق الجهود المبذولة من قبل الحكومة وشركائها، مثل غرفة التجارة والصناعة والصناعات الحرفية - بوركينيا فاسو (CCIA-BF) في تعزيز التطور السريع لهذا القطاع من خلال إنشاء العديد من الهياكل الإدارية والمالية. ومع ذلك، فإن معظم هذه الهياكل لا تصلح للعمل خارج واغادوغو وبوبو ديولاسو. وكشف تحليل المؤسسات العامة أو الشركات المملوكة للدولة أن المديرين يعتمدون اعتمادا كبيرا على القرارات الصادرة من السلطات العامة. كما كشف وجود نظام جيد لمراقبة عمله هذه

المؤسسات من خلال الجمعيات العمومية للشركات المملوكة للدولة. وفيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي، لاحظ الفريق وزنه الاقتصادي الكبير حيث يسهم بأكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر أكثر من 70% من الوظائف غير الزراعية. كما رصد الفريق أيضا نية الحكومة لدمج هذا القطاع في هياكل التنمية في البلاد. أكد الفريق على أهمية النساء في مجالي التجارة والصناعة المنزلية إلا أنهن مفات بسبب الأمية ويجدن صعوبة في الحصول على الائتمان. أكد الفريق أهمية القطن بالنسبة لإقتصاد البلاد والتحديات التي تواجه هذا القطاع ويشعر أن البلاد يجب أن تنش حرب القطن جنبا إلى جنب مع الدول المنتجة الأخرى في المنطقة.

5.5 تحسن مناخ الأعمال في بوركينافاسو بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية وذلك بفضل الإصلاحات المالية والمؤسسية التي إبتدتها الدولة. وتشمل هذه الإصلاحات في: التمسك بالقوانين الموحدة لقانون الاستثمار. ومع ذلك، فإن الفريق يشعر بوجود مجال للتحسين في هذا اخصوص. إن طريقة عمل النظام المصرفي البوركينابي حيوية ولكن يصعب وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إليها نتيجة (على وجه الخصوص) لقيودها الداخلية. أعرب الفريق عن أمله في أن تعمل الأفكار التي وضعتها الحكومة وأيدتها البنوك وشركات التأمين بشكل مباشر أو غير مباشر، على تعبئة الموارد لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل، وعلى الأخص أولئك الذين يرغبون في إنشاء وحدات إنتاج صناعية زراعية في جميع أنحاء البلاد. وفيما يتعلق بشركات التأمين، لاحظنا الفريق استعدادها للإسهام في تعبئة الموارد على المدى الطويل، وذلك رهنا على حوافز محددة تقع في نطاق السلطات العامة.

5.6 أعجب الفريق بإنشاء مؤسسات للتمويل الأصغر وبنية الحكومة دعم أنشطتها من أجل تسهيل إختراقها، وتقديم الدعم لها لتحسين ظروف مشاركتها، وحماية المشتركين وصغار المدخرين من خيانة الأمانة. وقد لاقت دينامية "شبكة البنوك الشعبية بوركينافاسو (RCPB)" الممتثلة في جميع مناطق البلاد قبولا عند الفريق حيث قامت بإدخال ابتكارات تهدف إلى تسهيل وصول المرأة إلى الائتمان وإلى مواقع المسؤولية في الإدارة اليومية للشبكة.

5.7 فيما يتعلق بسوق رأس المال البوركينابي، فإن تنظيمه يتم وفقا للمبادئ التوجيهية للإتحاد الإقتصادي والنقدي والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا ويضم بشكل رئيسي الأسواق النقدية والمالية. تحتوي السوق النقدية، والتي بدأت عملياتها في عام 1975، على مقصورتين وهما سوق ما بين البنوك وسوق التزامات الديون القابلة للتداول. وتغطي السوق المالية أنشطة التبادل الإقليمية المالية التي يقع مقرها الرئيسي في أبيدجان. لاحظ الفريق أن عدد الشركات البوركينابية البحتة المدرجة في سوق الأوراق المالية قليل جدا. يشعر الفريق أن صغر حجم الشركات البوركينابية وغلبة المؤسسات العائلية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي يشكل عائقا أمام تعبئة الموارد المالية من خلال الآليات الحديثة مثل السوق المالية.

5.8 لاحظ الفريق أن قطاع التعدين قطاع واعد بالنمو، ولكنه يوصي بأن تتخذ الحكومة جميع التدابير المناسبة لحماية البيئة. يثني الفريق على التوجهات الاستراتيجية التي وردت الخطاب السياسي بشأن تطوير القطاع الخاص وعملية الخصخصة، ولكنه يوصي الحكومة بالمزيد من الشفافية في عملية نقل تراث الدولة.

5.9 فيما يتعلق بالضرائب، يثني الفريق على الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز النظام الضريبي التنموي ويوصي بأن تكون أكثر حساسية تجاه المقترحات المقدمة إليها من قبل القطاع الخاص، لا سيما خلال اجتماعاته السنوية مع الحكومة. هنالك اقتراح واحد ينبغي أن تنظر فيه وهو التخفيض الإضافي في نسبة الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية فقد يعمل على توسيع القاعدة الضريبية ويؤدي إلى هجرة العديد من القطاعات غير الرسمية إلى القطاع الرسمي.

5.10 حددت البعثة عددا من الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص وتتمثل في إنعدام البنية التحتية لوسائل النقل في العديد من أقاليم البلاد والنقص في الطاقة وتكلفتها الباهظة مما يعوق السير في تنمية المشاريع، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعدم وجود موارد طويلة الأجل لتمويل استثمارات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

5.11 تتلخص التوصيات التي قدمها الفريق في الآتي: (أ) مواصلة الكفاح من أجل صناعة قطنية متكاملة جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى المنتجة للقطن في غرب أفريقيا (ب) تحسين عمليات تدريب الشباب وغيرهم من أصحاب الشأن في الاقتصاد على الأموال والمساعدات المتاحة من خلال إقامة شراكات أفضل بين الدولة والقطاع الخاص في التدريب (ج) تمديد خط السكك الحديدية إلى الساحل وانتهاء بنيامي. (د) تطوير الطاقات البديلة والمتجددة، خاصة الطاقة الشمسية والنوية من خلال الشراكة مع دول المنطقة (هـ) تعميم وتحقيق اللامركزية في أنشطة ميزون دي L للأعمال ومحلات الوقفة الواحدة التجارية في جميع مناطق بوركينافاسو. و(ح) تطوير إنتاج التمور والمطاط العربي والمحاصيل العلفية في منطقة الساحل، إن كانت دراسات الجدوى مواتية.

البطالة والحق في العمل والمسؤولية الاجتماعية وإستدامة البيئة

5.12 تعاني الشركات البوركيناابية بصورة مباشرة من نقاط الضعف في النظام القضائي في البلاد. الواقع أن جنينية الدولة في التحكيم، وعدم كفاءة النظام القضائي الحديث والتشكيك في التحكيم التقليدي تقف حجر عثرة أمام تنمية المشاريع. إضافة إلى الموارد غير الكافية لجمع الضرائب، ولذلك فإن صعوبة ضمان احترام حقوق الشركات البوركيناابية يجب ربطها بعزوفها عن الوفاء بالتزاماتها الضريبية.

5.13 على صعيد آخر، إذا بدا أن العمالة الناقصة تشكل مشاكل أكثر من البطالة وأن الانجراف من الريف إلى الحضر يخلق توترات شديدة في سوق العمل، فإن احترام حقوق الإنسان بشكل عام ومن جانب العمال على وجه الخصوص، يمثل مشكلة في بوركينا فاسو. نتج هذا الوضع من إرتفاع معدلات الأمية بين الناس والوضع الاقتصادي غير المستقر الذي تعمل فيه غالبية المؤسسات.

5.14 تُعزى المشاركة المتدنية من قبل المؤسسات الاجتماعية إلى العلاقات الإشكالية إمع السياسة إلى حد كما. أخيراً، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة فإن هناك القليل من الوعي بالتحديات البيئية التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي وتصرفات المؤسسات الحالية. لقد قام الفريق بتحليل أداء بوركينا فاسو من أجل تحسين قواعد الأخلاق في الأعمال التجارية لكي تتمكن من تحقيق أهدافها المشتركة.

5.15 فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق العامة، سجل الفريق عدة شكاوى من قبل المستثمرين الاقتصاديين، وخاصة في المناطق الداخلية للبلاد، الذين يؤكدون أن الوصول إلى الأسواق العامة يتأثر بالوزن السياسي وانعدام الشفافية. ترى البعثة أن هذه الانتقادات مؤسسة وتؤكد أيضاً على نقاط الضعف والافتقار إلى المهارات الإدارية في العديد من المؤسسات، وخاصة تلك التي تعمل في قطاع البناء والأشغال العامة والهندسة المدنية والتي غالباً ما يظهر أنها نقاط ضعف خطيرة في الطريقة التي تعمل بها الأسواق العامة. رصد الفريق نية بنك التنمية الأفريقي في تمويل برنامج لتدريب شركات الأشغال العامة والهندسة المدنية ويوصي بأن تكثف الحكومة وشركاؤها الوطنيون والأساسيون تدريب رجال الأعمال العاملين خارج واغادوغو من أجل تحسين قدرتهم التنافسية.

5.16 أكد عدد من التجار ورجال الأعمال أيضاً أن كبار المسؤولين الحكوميين وأفراد أسرهم أصبحوا رجال أعمال ومن ثم يستغلون نفوذهم في الأسواق، لا سيما الأسواق العامة والمرافق الحكومية للحصول على التراخيص الإدارية أو التدريب.

5.17 فيما يتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال، رصد الفريق وجود لجنة الأخلاقيات الوطنية (CNE). وقد ساعدت هذه اللجنة في صياغة مختلف القوانين الأخلاقية للهيئات المختلفة في الإدارة. وبالمثل، فإن الهيئة العليا لتنسيق مكافحة الفساد تسعى لنشر قواعد السلوك المهني. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالشركات والمؤسسات العامة، فإن المفتشية العامة للدولة التي وضعت تحت رئيس الوزراء تتدخل باستخدام دليل الإجراءات الذي يتبع القواعد والمعايير الدولية. اشتركت الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية أيضاً بالكامل في أحكام مكافحة غسل الأموال. ومع ذلك، لاحظ الفريق إنعدام التآزر بين البنوك والسلطات العامة لتحويل النية إلى واقع ملموس.

5.18 فيما يتعلق بالحصول على المعلومات حول مختلف الصناديق والمنح والمساعدات التي وضعتها الدولة تحت تصرف الشركات، ذكر العديد من أصحاب الشأن أنها تتميز بمنافسة غير عادلة لأن المؤسسات التي أنشئت في العاصمة على علم تام بفرص العمل قبل الآخرين. إلى جانب ذلك، فإن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة - لا سيما تلك العاملة في قطاع الأغذية الزراعية - يجب أن تدخل في منافسة مع الجماعات التي تستطيع الحصول على مساعدة من الحكومة والمنظمات الدولية بطريقة أكثر سهولة.

5.19 أبرزت الزيادات الأخيرة في أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية أوجه القصور في أسواق هذه المنتجات ويتمثل السبب في ذلك بشكل رئيسي في الترتيبات والتكهنات المرتبطة بغياب أو ضعف تفسير المعلومات حول الاتجاهات المستقبلية في الإطار التشريعي.

5.20 فيما يتعلق بالغش والتهريب، يقر الفريق بأنه في بلد تشترك في حدوده ست من الدول الأعضاء في الجماعة ويتم فيه تداول نفس العملة لخمسة من جيرانه، يصبح التهريب فيه ظاهرة تصعب السيطرة عليها. في بوركينا فاسو يتعلق الأمر بمختلف المنتجات مثل الأدوية والمنتجات الغذائية (بما في ذلك السكر). ومع ذلك، يتم تهريب الملابس من بلدان بعيدة. بيع الأدوية من قبل الباعة المتجولين يشكل خطراً. تقر السلطات بالمشكلة ولكنها لم تفلح في القضاء عليها.

5.21 هنالك ثلاث مجلات إقتصادية شهرية يتعطل نشرها في بعض الأحيان كما أن معظم الصحف لديها أعمدة عن الاقتصاد. ومع ذلك، فإن التأثير على الرأي العام محدود بسبب الأمية وعدم وجود ثقافة إقتصادية وضعف مستوى الصحافة الاستقصائية.

5.22 التوصيات الصادرة عن إدارة علاقات العملاء من حيث هذا الهدف هي: (أ) أن الحكومة يجب عليها تكثيف الاتصالات مع القطاع المصرفي في مجال مكافحة غسل الأموال، ووضع نظام لتوفير معلومات سريعة عن التحركات المهمة للأموال غير المرتبطة بالعمليات التجارية الحالية. (ب) أن تعاقد الأسواق الفرعي لتوفير السلع والخدمات للمؤسسات، التي أنشئت في الأقاليم من قبل الشركات الكبيرة في واغادوغو، ينبغي تعزيزه بمنح نقاط إضافية عندما يتم تقييم العطاءات. (ج) أن التدريب وترفيه الشركات من جميع الأحجام والفئات، بما في ذلك تلك التي تعمل في قطاع الأشغال العامة والهندسة المدنية، ينبغي تكثيفه عن طريق التماس الدعم التقني والمالي الخارجي. (د) أن السلطات العامة ينبغي أن تشجع المزيد من الشفافية في عملية تقديم العطاءات من خلال إتاحة المزيد من الوقت لمقدمي العطاءات لدراسة الأسواق المفتوحة للمنافسة، مع ضمان أن المناقصات التي تُجرى في الأقاليم يتم نشرها على نطاق واسع باستخدام فروع غرفة التجارة والصناعة والصناعات اليدوية عند الضرورة،

معاملة الشركاء

5.23 في مواجهة المطالب الملحة ورقة الحال شبه المعممة فإن الشركات البوركينية نادرا ما تعامل شركاءها (المساهمين المصرفيين والموردين والعملاء والدولة والمجتمعات المحلية) بطريقة عادلة ومنصفة. هذا الوضع بالتأكيد نتاج لضعف أجهزة الرقابة وللصعوبات التي تكتنف الهياكل المسؤولة عن تنظيم العلاقات بين الشركات وبقية المجتمع

مسئولية الشركات

5.24 عموما، يبدو أن هنالك مشكلة تتعلق بالمعلومات الاقتصادية والمالية في بوركينا فاسو وهذا يجعل من الصعب تقييم الشركات وإدارتها والسيطرة عليها.

5.25 رصد الفريق الحاجة إلى تهيئة الظروف لتدخل المراجعين والمدققين القانونيين والمحاسبين القانونيين وذلك لضمان استقلالية وموضوعية أحكامهم والتنفيذ الفعال لمهامهم.

6. التنمية الاقتصادية والاجتماعية

6.1 هناك العديد من تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بوركينا فاسو في الوقت الحالي. فإن الوضع يتميز بصعوبة بالغة لتخليص البلاد من الفقر حيث إن إستنزاف الموارد الزراعية (محاصيل القطن والمواد الغذائية) مازال يهيمن على الإقتصاد لأن ضغط هذه الموارد على التربة يستنزف الموارد الطبيعية تدريجيا. أهم التحديات هي: تنفيذ سياسة تنموية تجمع بين النمو المطرد والمستدام بنجاح؛ والقضاء على الفقر؛ وتقليل الفوارق الاجتماعية والإقليمية الرئيسية؛ وتخفيف الضغط البشري على الموارد الطبيعية؛ والسيطرة على "طبيعة البلاد الساحلية" من خلال سياسة للبيئة والري، وتحديث الهياكل الاقتصادية والأسرية بسرعة وبحزم، وتحويل الإدارة العامة إلى أداة تنمية إقتصادية وإجتماعية. إستغلال الموقع المركزي للدولة في منطقة غرب أفريقيا وتعزيز المشاركة الجماعية في العملية بحيث يتم حشد وتحفيز كل أصحاب الشأن على الرغم من علمهم بهذه التحديات.

6.2 فيما يتعلق بالالتزامات الدولية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد صدقت بوركينا فاسو على جميع الاتفاقات والتزمت بجميع القوانين والمعايير التي أوصت بها الآلية. ومع ذلك، فإنها تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لضمان نشرها، ودمجها مع التشريعات الوطنية وإشاعتها بين الناس.

6.3 الاعتماد على الذات في مجال التنمية وبناء القدرات من أجل تنمية مكتفية ذاتيا. هناك العديد من الأطر الاستراتيجية المرجعية وتشمل: دراسة بوركينا فاسو 2025، والمشروع الوطني لتخطيط استخدام الأراضي (SNAT)، وجهاز تقاسم المخاطر لكفاءة الطاقة بشقيه الإقليمي والإقليمي ويجب أن نضيف إلى ما تقدم ذكره عدة برامج في قطاعات محددة وبخاصة البرنامج العشري لتطوير التعليم الأساسي (PDDEB)، والبرنامج الوطني للوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي (PN-AEPA)، والبرنامج الوطني للتنمية الصحية (PNDS)، والبرنامج الوطني لتنمية المرأة (PNPF). تستفيد النى التحتية وقطاع التنمية من البرمجة الجيدة والرصد وممارسات التقييم.

6.4 وقد صممت جميع هذه الأطر والبرامج الاستراتيجية وأدخلت بموجب المبادرة وتحت إشراف السلطات الوطنية وبدعم من خدماتها التقنية. هذا يسلط الضوء على رغبة السلطات في وقدرتها على تولي زمام السيطرة على الجوانب الفنية للسياسات

والبرامج التنموية. تكتسب البلاد تدريجياً قدرات بشرية ومؤسسية على صياغة وتجريب وإدارة العمليات التنموية بكفاءة وذلك بالرغم من لجوئها في الوقت الراهن إلى التعاون التقني الخارجي من خلال المؤسسات المالية الدولية.

6.5 الحصول على ملكية عملية الحوار الاقتصادي الاستراتيجي وخفض مستوى اعتماد البلاد على المساعدات والسياسات الخارجية لضمان مبادرة حقيقية في مجال الحوار الاقتصادي الاستراتيجي، تشكل أيضاً تحديات كبيرة في العمليات التنموية.

6.6 في هذا الصدد، يمكن القول أن تأثير الشركاء التقنيين والماليين على برامج وسياسات التنمية قوي جداً إذ أن المساعدة الإنمائية الرسمية تمول 70٪ من برامج التنمية. وقد استفادت بوركينافاسو من التمويل الخارجي بجميع أنواعه لفترة طويلة إذ أن أكثر من 50 من شركاء التنمية يعملون في البلاد وهم: الشركاء الثنائيون والمنظمات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من أصحاب الشأن. ينشط هؤلاء الشركاء في مجالات المساعدة التقنية المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية وفي تمويل المشاريع الاستثمارية والميزانية أو دعم ميزان المدفوعات والمعونة الغذائية، بالإضافة إلى المساعدة في حالات الطوارئ والإغاثة. كل هذه الاعتبارات من المحتمل أن تؤثر على مستوى إستقلالية البلاد من حيث تطوير الحوار الاقتصادي الاستراتيجي بشكل فعال.

6.7 تسريع الحوار الاقتصادي الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. أظهر تحليل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوركينافاسو أن الجهود التي بذلتها السلطات العامة من أجل تعزيز التنمية كبيرة وأن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية هي موضوع سياسات مدروسة واستراتيجيات قطاعية وتتم مراقبتها بشكل منتظم. كما يتم تحليل مسألة مكافحة الفقر في الكثير من أبعادها وتشارك الجهات المعنية بجدية في ذلك. سجلت البلاد، خلال السنوات الإثنى عشرة الماضية، نمواً اقتصادياً مستداماً (بلغ في المتوسط أكثر من 5.5٪). وهذا يمثل قطيعة صاحبته فترة طويلة من النمو البطيء الذي كان بالكاد أعلى من النمو السكاني.

6.8 تبرز سياسات واستراتيجيات التنمية ثلاثة من الشواغل الرئيسية. الأول هو: أنها دُمجت في استراتيجيات الحد من الفقر وليس في استراتيجية عالمية حيث ينبغي أن تعالج قضية إنشاء وتوزيع وإعادة توزيع الثروة. ثانياً، وأنها تفتقر إلى آليات لتوزيع الدخل. وأخيراً، أنها تفتقر إلى القدرة على الحد من الفقر النقدي الذي يؤثر على ما يقارب نصف السكان.

6.9 في مجال السياسة المالية فإن التخفيضات الضريبية (12٪ من الناتج المحلي الإجمالي) قليلة للغاية بالمقارنة مع الاحتياجات والمعايير. ومع ذلك، فإن تخصيص الموارد إيجابي ويترك مكاناً ذا أهمية متزايدة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والنفقات الرأسمالية. ولذلك فإن النمو الاقتصادي المسجل ليس في صالح الفقراء. أحد مسببات ذلك هو معدل النمو السكاني المرتفع الذي بلغ 2.9٪ خلال العقد الماضي. وقد كان من الممكن أن يسجل نسبة أعلى لولا هجرة أعداد كبيرة من البوركيناب (تقدر اليوم بثمانية ملايين) إلى بلدان أخرى.

6.10 إن النمو الاقتصادي، الذي يطغى عليه نمو سكاني مرتفع، يعاني أيضاً من سوء التوزيع بين الفئات الاجتماعية وسوء التوزيع بين المناطق وإنعدام الإستدامة. كما أن هناك أيضاً اختلال خطير ومتزايد بين الموارد البيئية (البتروولية). والمناخية والهيروولوجية) والإحتياجات البشرية.

6.11 أخيراً، تتميز بوركينافاسو تحديداً بتركيبها الريفية وبكونها تحت التحضر، حيث لا يوجد مال مُكثَّل ولا وفورات حجم.

6.12 تعزيز السياسات وآليات التوزيع والنتائج في المجالات الرئيسية، بما في ذلك التعليم، والسيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة

6.13 في مجال التعليم، يتحسن الوضع بسرعة على مستوى التعليم الأساسي، ولكن بوتيرة أقل من ذلك في المستويات الأخرى. وفيما يتعلق بالتعليم الأساسي، فقد تم إحراز تقدم كبير من حيث الكم، ففي خلال السنوات العشر الماضية، بلغ عدد الأطفال المتعلمين أكثر من الضعف ليصل إلى 1.6 مليون اليوم كما بلغ المعدل الإجمالي للتعليم ما يقرب من 67٪ مقابل 45٪ قبل خمس سنوات. إن هذا التقدم المحرز في مجال التعليم مفيد للتلاميذ من الجنسين حتى لو ظلت الفجوات، المتناقصة الآن، كبيرة.

6.14 إن المشاكل التي تؤثر على التعليم الأساسي نوعية في طبيعتها. وتشمل الفصول الدراسية المكتظة، والإشراف الضعيف على التلاميذ، وضعف المردود الداخلي والنقص الكبير في المعدات وتفتقر الفصول الدراسية إلى الكراسي والطاولات كما تفتقر المدارس في كثير من الأحيان إلى إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي. هذا الوضع تدركه السلطات وتعترف بأن تجعل من المرحلة الثانية، والتي هي قيد التنفيذ الآن وسوف تستمر من 2008 إلى 2010، مرحلة التسارع وإنشاء البنى التحتية التعليمية وتحسين نوعية التعليم.

6.15 على الرغم من التقدم الكبير المحرز، ما زال التعليم الثانوي أمرا يصعب الوصول إليه إذ أن نسبة كبيرة (الثالث تقريبا) من أولئك الذين يمرون عبر مرحلة التعليم الابتدائي لا يواصلون تعليمهم وغالبا ما تكون المدارس الإعدادية والثانوية بعيدة جدا عن القرى. في عام 2007/2006، كان معدل التعليم في المرحلة الثانوية 17.7% فقط وكان الأداء الأسوأ في التعليم المهني والتقني الذي تنوي السلطات تطويرها الآن. يحرز التعليم العالي أيضا تقدما. القاعدة الأولية ضعيفة للغاية، فإن معدل التعليم الإجمالي في الدورة يبلغ بالكاد 2.5% حتى الآن.

6.16 في مجال الصحة، طورت بوركينا فاسو بنيتها التحتية فيما يتعلق بالرعاية الصحية الأولية. وقد حسنت أيضا من نوعية الخدمات الصحية وطرق الوصول إليها. ومع ذلك، لم يقابل ذلك تحسن مماثل في عدد الموظفين. زادت الميزانية المخصصة لقطاع الصحة إلى 8.4% من الميزانية الحالية مقارنة مع 6.5% في عام 2002 وما زالت منخفضة جدا مقارنة باحتياجات ومعايير الحد الأدنى 10% المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية و 15% المنصوص عليها من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا..

6.17 إن النتائج الإجمالية في القطاع الصحي مختلطة فقد تم إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتطعيم الأطفال ومراقبة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز كما إنخفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، من 6.5% في عام 2001 إلى 1.8% في عام 2005. ومع ذلك، لم يتم إحراز تقدم كبير في مجالات الصحة النفسية وتنظيم الأسرة ومكافحة الأمراض المعدية. في الواقع، مازالت الأمراض المعدية مسؤولة عن أكثر من 75% من الوفيات المسجلة.

6.18 فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية الأخرى مثل مياه الشرب والصرف الصحي والطاقة والمال والأسواق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإسكان والأراضي:

• تم إحراز تقدم كبير من حيث الحصول على مياه الشرب، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. ومع ذلك، ما زالت بعض نقاط الضعف باقية إضافة إلى الخلافات الكبيرة بين المناطق وداخلها كما أن مستويات الاستهلاك تقل عن الهدف المحدد بعشرين لترا في اليوم للشخص الواحد. بالإضافة إلى تحسين فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب، وضعت السلطات استراتيجية ملحوظة للسيطرة على المياه تهدف إلى تحسين قدرات التخزين بمساعدة مرافق لتخزين المياه وذلك لتلبية الاحتياجات الزراعية وتربية الماشية والطاقة. جعلت هذه السياسة التحكم في المياه ممكنا كما خلقت موسمين زراعيين في السنة مما أسهم في زيادة دخل المزارعين بشكل كبير، وتطوير السياحة البيئية وتحسين إمدادات الطاقة.

• إن الوضع في القطاع الفرعي للصرف الصحي مقلق للغاية، نسبة لمعدل التغطية المنخفض كما أن القطاع الفرعي لن يتمكن من تعبئة الموارد اللازمة لتطويره.

• فيما يتعلق بالطاقة، فإن تكثيف كهربة المناطق المختلفة يقع في المراتب الدنيا. كما أن استهلاك الطاقة في البلاد يتميز بالإنخفاض مقارنة مع البلدان الأخرى جنوب الصحراء.

• تم تنفيذ آليات مختلفة لتحسين فرص الحصول على الائتمان ولكن مازال الحصول عليه صعبا خاصة بالنسبة لبعض الفئات السكانية (الشباب والنساء) وفي المناطق الريفية.

• فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، فإن الكثير من المزارعين في المناطق الريفية لا يستطيعون بيع منتجاتهم لأن بعض مواقع الإنتاج معزولة.

• ساعد إصلاح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي بدأ في عام 1998، على تغيير تكوين هذا القطاع وتحسين فرص الحصول على خدماته.

• فيما يتعلق بالوصول إلى الأراضي، مازالت إدارة الأراضي تتبع الطرق التقليدية. ومع ذلك، فقد تم وضع سياسة وطنية بشأن حماية الأراضي إلى جانب قانون لحماية الأراضي. وينبغي لهذه الإصلاحات تسهيل عملية تطوير الأرض باعتبارها تراثا ولإستخدامها كضمان للحصول على الائتمان.

• فيما يتعلق بالحصول على السكن، إتخذت الحكومة سلسلة من التدابير الرامية إلى تأهيل المساكن وتحديث البنى التحتية في مدينتي اغادوغو وبوبو ديولاسو، هذه هي المدن التي يعيش فيها الجزء الأكبر من السكان في مناطق محفوفة بالمخاطر و تفتقر إلى البنى التحتية الحضرية الملائمة.

6.19 تم إحراز تقدم في مسألة تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع المجالات الحيوية، بما في ذلك تعليم الفتيات. فقد أدخلت الدولة تحسينات في الإطار المؤسسي عن طريق إنشاء وزارة لتنمية المرأة وبناء منازل للنساء، ووضع سياسة وطنية وخطة عمل للنهوض بالمرأة (2007/2006). وقد بدأت الدولة أيضا في تنفيذ مشاريع تهدف إلى الحد من الفقر وسط النساء من خلال صندوق دعم دخل الأنشطة النسائية (FAARF) في عام 1990، وتجهيز المنظمات النسائية للتخفيف من عبء الأعمال المنزلية

وبناء الآبار وإقامة مراكز للتدريب ومحو الأمية. هذا بالإضافة إلى أنشطة أخرى لتحسين تعليم الفتيات في المرحلة الابتدائية وتحسين صحة الأم والطفل.

6.20 وقد أدت كل هذه المبادرات إلى بعض الإنجازات المهمة. ومع ذلك، ما زالت المرأة ضحية لعدم المساواة في عدة مجالات. في مجال التعليم، ما زال إنعدام المساواة بين البنين والبنات مستمرا بما في ذلك التعليم الثانوي والعالى. وفي مجال الصحة، ما زالت الممارسات التقليدية مثل الزواج المبكر وزواج السلفة قائمة مما يؤثر على صحة المرأة. على الرغم من إحراز بعض التقدم نحو تحقيق المساواة، ما زالت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في الأحزاب السياسية والبرلمان وفي عالم الأعمال التجارية حيث يتم التمييز ضدها في فرص العمل والدخل.

8.21 فيما يتعلق بمشاركة جميع أصحاب الشأن، تتمتع بوركينا فاسو بتقليد راسخ من الحوار والتشاور في إدارة شؤون المجتمع حيث يتم إشراك واستشارة القاعدة الشعبية في إدارة شؤون المجتمع من خلال مختلف الهياكل والآليات اللازمة لإقامة وتنفيذ المشاريع التي تؤثر عليهم.

6.22 الجهات المعنية الرئيسية التي تم تحديدها هي: (أ) مؤسسات الجمهورية، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تلعب دورا مهما في تعزيز المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد. (ب) المجتمع المدني الذي يضم الجمعيات الخيرية من أجل المصلحة العامة (ج) القطاع الخاص، الذي يشكل إمكانات التنمية الحقيقية، وخاصة في فروع الاقتصاد والزراعة الغذائية وفي قطاعي السياحة والصناعة والخدمات المنزلية. (د) شركاء التنمية، الذين ينشطون جدا في البلاد والذين يسهمون بأكثر من 70٪ من الموارد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذه الجهات المعنية تبذل جهودا كبيرة لمواءمة وتنسيق تدخلاتها في البلدان وفقا لمبادئ إعلان باريس.

6.23 قرار البلاد القاضي بتحقيق اللامركزية والذي يوفر الأداة في الوقت المناسب لذلك، ينبغي أن يجعل كافة مكونات الشعب أكثر إرتباطا بمناطقهم وتطويرها من خلال بناء الفصول الدراسية والمراكز الصحية ومراكز توزيع المياه ومن خلال مشاريع حماية البيئة.

7. القضايا الشاملة

رصدت البعثة القضايا الشاملة التالية:

- اللامركزية
- القطاع غير الرسمي
- تحديث الدولة والمجتمع
- الفساد
- تخطيط استخدام الأراضي
- التدريب وتعزيز المهارات وإشراك الشباب
- مشكلة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين
- الشتات، كعامل من عوامل التنمية المستدامة
- انعدام الأمن القانوني في حكم القانون
- مسألة الحوكمة الإلكترونية.

8. الممارسات الجيدة

- بوركينا فاسو: أمين المظالم الإقليمي وصانع السلام في أفريقيا
- اسبوع المواطنة الوطني
- لجان مكافحة الفساد في جهاز الشرطة البوركينابي
- منازل للنساء
- عندما تكون السلطات مثالا يحتذى
- حوسبة سلسلة الإنفاق لضمان إدارة أكثر شفافية
- إسهم إدارة السيولة الفعال من أجل إسقاط أفضل للميزانية
- إدارة جمركية شفافة ترفع إنتاجية الضرائب
- وحدة (قود) GODE للإنتاج الحرفي.

9. الخلاصة

9.1 هناك ممارسات أخرى تستحق اهتماما خاصا من قبل إدارة علاقات العملاء، لاسيما العيد الوطني للمزارعين؛ منتدى الحكومة والقطاع الخاص؛ الأسبوع الثقافي الوطني، معرض واغودوغو الأفريقي للإختراع و"السياحة في بوركينا" الذي أصبح حدثا رياضيا للدراجات الأفريقية. وبطبيعة الحال، مهرجان واغودوغو الأفريقي للسينما.

9.2 تقدر البعثة كافة الجهود التي بذلت من قبل سلطات بوركينا فاسو لمعالجة التحديات التي تواجه تنفيذ برنامج العمل وتحديات تطبيق الديمقراطية على عملية التنمية البشرية المستدامة مع الكثير من العزم. وعلى مسار هذا البناء، هناك معوقات ومخاطر ينبغي على الحكومة أن تكثر لها وأن تجد الحلول لها لتنفيذ خطة العمل بمشاركة ولصالح جميع أصحاب الشأن كما ينبغي التعبير عن هذا القرار بشكل فعال من خلال إزالة المعوقات التي يمكن لبعضها أن يشكل مخاطر.

9.3 ومن بين هذه القيود، هناك حاجة إلى التأكيد بصفة خاصة على أسلوب "حجب" الديمقراطية والتعددية الحزبية، التي خُنت إلى حد ما بسبب الثقل المنتشر في كل مكان لحزب الأغلبية الذي يهيمن على المشهد السياسي لبوركينا مما يشكل مسألة مثيرة للقلق كما أن الفصل الخبيث بين قادة ومؤسسات الجمهورية من جهة والسكان من جهة أخرى أعد ال لزيادة التفاوت على المستوى الاجتماعي على الرغم من النمو المستدام الذي يقدر بما يقرب من 6% على مدى فترة طويلة. يضاف إلى ذلك عدم المساواة الإقليمية والجغرافية الذي يغذي الشعور بالاستبعاد من المزايا الاقتصادية للنمو ويقع ذلك على كاهل المناطق الريفية والمجموعات العرقية والثقافية التي تعيش في هذه المناطق الجغرافية المحرومة. على مستوى الطبيعة، فإن تقلبات الطقس وساحلية البلاد تشكل أكثر ممما هو قيود، بل مخاطر حقيقية.

9.4 بالإضافة إلى هذه القيود الداخلية، هناك أيضا المعوقات والمخاطر الناجمة عن ديناميات الاقتصاد العالمي. وتشمل هذه ارتفاع أسعار النفط إلى جانب ارتفاع تكلفة الطاقة الكهربائية وأسعار القطن المتقلبة في الأسواق العالمية علما بأن هذا المحصول مهم جدا بالنسبة لاقتصاد بوركينا فاسو.

9.5 على المستوى الاجتماعي، فإن معدل النمو السكاني البالغ 2.9% يشكل حملاً كبيراً على الموارد. إضافة إلى ذلك فإن الوضع في هذه البيئة الساحلية القاحلة يتفاقم بسبب النمو الاقتصادي الذي يحدث دون زيادة في خلق فرص للعمل، ولكنه بدلا عن ذلك مصحوب بالبطالة وعدم استقرار العمالة والضحايا الرئيسيون هم الشباب الذين يعانون من الفوضى ولا يستطيعون إحراز أي تقدم في التخطيط القائم من أجل مستقبل مستدام أضف إلى ذلك أن تدني مستوى مشاركة المرأة في مختلف العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يعرقل تنفيذ برنامج العمل.

9.6 مع ذلك، هناك منظور متفائل يبشر بديناميات بناء اقتصاد ناشئ في بوركينا فاسو ويرتكز على أصول البلاد بصفة خاصة. وينبغي لهذه الأصول تحديد فرص البلاد في النجاح في تنفيذ برنامج عملها. واحد من الأصول الرئيسية لبوركينا فاسو هو شعبها الذي يثق في قدراته ويتمتع بقيادة بصيرة، وبصمم على تغيير مسار الأمور. أما الأصول الأخرى التي تجتمع لتعزز فرص تحويل الأمل إلى واقع مشترك هي: دينامية القطاع غير الرسمي في بوركينا فاسو، عضوية البلاد في المجموعات الاقتصادية والنقدية الإقليمية، ودينامية الحركة الترابطية، والفخر بقيم الشعب البوركينابي الثقافية. ويستند هذا المنظور المتفائل أيضا على التقييم من جانب جهات فاعلة أخرى وشركاء مثل مؤسسة تحدي الألفية التي وجدت أن البلاد تحرز تقدما في 10 من 17 معيار للأداء في الفئات السياسية الثلاث التي تم النظر فيها. وبناءا على ذلك يتحتم على بوركينا فاسو التعويل على هذه الأصول علاوة على التقدم المحرز لمواجهة التحديات والتصدي للقيود.

الأصول

9.7 تملك بوركينا فاسو، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأصول التالية:
أ. الإستقرار السياسي في بوركينا فاسو وهو أحد الأصول من الدرجة الأولى التي يمكن أن تؤسس عليه بناء الدولة الناشئة بحلول عام 2025.

ب. الأمة التي نجحت في تطوير الثقة في قدراتها، لا سيما قدرتها على العمل.
ج. دورها كمركز في حل الأزمات الإقليمية الفرعية بسبب الاحترام الذي يتمتع به قادتها.
د. الإمكانيات الزراعية والرعية الكبيرة، التي ينبغي تطويرها من أجل تلبية احتياجاتها الخاصة وكذلك من أجل تصدير منتجاتها إلى الأسواق الإقليمية والدولية الفرعية.

- ه. تطوير الإمكانات الثقافية إلى منتجات قابلة للتصدير مع الأنشطة الثقافية الإقليمية والدولية.
- و. موقعها الجغرافي المركزي في غرب أفريقيا، مع تراثها كنقطة عبور وملتقى تجاري وثقافي.
- ز. القدرة على التحكم في المياه وغيرها من الموارد الطبيعية - الأرضية وتحت الأرضية على حد سواء - التي طورتها البلاد خلال السنوات الماضية.
- ح. بصارة قيادتها، التي ينبغي تقويتها لتحويلها إلى قوة من أجل تحويل المجتمع نحو مستقبل أفضل.

التحديات

- 9.8 يجب أن تعول البلاد على أصولها لمجابهة عدد من التحديات، منها ما يلي:
- أ. "رفع الحظر" من الساحة السياسية التي خُنقت إلى حد ما بسبب ثقل حزب الأغلبية في كل مكان.
- ب. الفساد الذي خلق فتنة بين الحكام والمحكومين، والذي يقوض كل جهود الإصلاح.
- ج. المشاركة الضئيلة من النساء والشباب في عملية التنمية كشركاء وجهات فاعلة في حد ذاتهم..
- د. الحكم السياسي والديمقراطي الذي يدر بعض الأرباح في مجالات الأمن القانوني والمادي، والأمن الغذائي، وكذلك الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن البيئي للسكان.
- ه. عدم وجود إجماع حول الرؤية المحددة، لبناء الإقتصاد الناشئ بحلول عام 2025.
- و. تحويل عائق العزلة إلى أصل من أصول التنمية.
- ز. القدرة على تعبئة وتنسيق الموارد المالية والبشرية والمادية والطبيعية.
- ح. خيار الشراكة مع القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الواعدة.
- ط. تعزيز عمليات تحويل البوركيئاب الذين يعيشون في الخارج للأموال كرافع للنمو الاقتصادي التوزيعي.
- ي. إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد كشريك في التقدم نحو مجتمع ناشئ اقتصاديا.
- ك. قدرة البلاد على ضمان والحفاظ على نمو ليس مرتفعاً فحسب، بل أيضا مستداما وشاملا وتشاركيا وتوزيعيا.
- ل. التحكم في الطبيعة الساحلية من خلال سياسة بيئية ملائمة لتحويل الساحل البوركينابي إلى أرض خصبة.
- م. السيطرة على القيود الثقافية التي يمكن أن توقف أو تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تشمل جهود التقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الآتي:

- ن. التوزيع غير العادل للسكان، الأمر الذي يجعل بوركيينا بلداً يهيمن عليه سكان الريف بصورة كبيرة.
- س. تحويل الشباب، الذين يشكلون غالبية سكان بوركيينا فاسو، إلى اصول في دينامية التحولات الهيكلية.